

قانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠٠٧

برسـط موازنة الهيئة العامة لموانـي الـبحر الأـحمر

للسـنة المـالـية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

بـاسـم الشـعـب
رئيس الجمهـوريـة

قرـر مجلسـ الشـعـبـ القـانـونـ الآـتـيـ نـصـهـ ، وـقـدـ أـصـدرـنـاهـ :

(المـادـةـ الـأـولـىـ)

قدرـتـ جـملـةـ مواـزاـنـةـ الـهـيـئـةـ الـعـامـةـ لـموـانـيـ الـبـحـرـ الـأـحـمـرـ لـلـسـنـةـ المـالـيـةـ ٢٠٠٨/٢٠٠٧ـ بـمـيـلـغـ ٥٨٥٧٢٢٠٠ـ جـنيـهـ (ـ فـقـطـ وـقـدـرـهـ خـمـسـمـائـةـ وـخـمـسـةـ وـثـمـانـونـ مـلـيـوـنـاـ وـسبـعـمـائـةـ وـاثـنـانـ وـعـشـرـونـ أـلـفـ جـنيـهـ)ـ .

(المـادـةـ الثـانـىـةـ)

قدرـتـ الاـسـتـخـدـامـاتـ الـجـارـيـةـ لـلـسـنـةـ المـالـيـةـ ٢٠٠٨/٢٠٠٧ـ بـمـيـلـغـ ٣٦٥٠٠٠٠ـ جـنيـهـ (ـ فـقـطـ وـقـدـرـهـ ثـلـاثـمـائـةـ وـسـتـةـ عـشـرـ مـلـيـوـنـاـ وـخـمـسـمـائـةـ أـلـفـ جـنيـهـ)ـ مـوزـعـةـ كـالـآـتـيـ :
- أـجـورـ بـمـيـلـغـ ٢٨٠٠٠٠ـ جـنيـهـ .

- النـفـقـاتـ الـجـارـيـةـ وـالـتـحـويـلـاتـ الـجـارـيـةـ بـمـيـلـغـ ٢٨٨٥٠٠٠٠ـ جـنيـهـ .

(المـادـةـ الثـالـثـةـ)

قدرـتـ الإـيرـادـاتـ الـجـارـيـةـ وـالـتـحـويـلـاتـ الـجـارـيـةـ لـلـسـنـةـ المـالـيـةـ ٢٠٠٨/٢٠٠٧ـ بـمـيـلـغـ ٣٦٠٠٠٠ـ جـنيـهـ (ـ فـقـطـ وـقـدـرـهـ ثـلـاثـمـائـةـ وـسـتـونـ مـلـيـوـنـ جـنيـهـ)ـ .

(المـادـةـ الـرـابـعـةـ)

قدرـ فـائـضـ الـعـمـلـيـاتـ الـجـارـيـةـ لـلـسـنـةـ المـالـيـةـ ٢٠٠٨/٢٠٠٧ـ بـمـيـلـغـ ٤٣٥٠٠٠٠ـ جـنيـهـ (ـ فـقـطـ وـقـدـرـهـ ثـلـاثـةـ وـأـرـبعـونـ مـلـيـوـنـاـ وـخـمـسـمـائـةـ أـلـفـ جـنيـهـ)ـ منهـ مـيـلـغـ ٣٤٨٠٠٠٠ـ جـنيـهـ فـائـضـ حـكـومـةـ .

(المـادـةـ الـخـامـسـةـ)

قدرـتـ الاـسـتـخـدـامـاتـ الـرـأسـمـالـيـةـ لـلـسـنـةـ المـالـيـةـ ٢٠٠٨/٢٠٠٧ـ بـمـيـلـغـ ٢٢٥٧٢٢٠٠ـ جـنيـهـ (ـ فـقـطـ وـقـدـرـهـ مـائـانـ وـخـمـسـةـ وـعـشـرـونـ مـلـيـوـنـاـ وـسبـعـمـائـةـ وـاثـنـانـ وـعـشـرـونـ أـلـفـ جـنيـهـ)ـ مـوزـعـةـ كـالـآـتـيـ :

- اـسـتـخـدـامـاتـ اـسـتـثـمـارـيـةـ بـمـيـلـغـ ٣٥٠٠٠٠ـ جـنيـهـ .

- تـحـويـلـاتـ رـأسـمـالـيـةـ بـمـيـلـغـ ١٩٠٧٢٢٠٠ـ جـنيـهـ .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بـ ٢٢٥٧٢٢٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وخمسة وعشرون مليوناً سبعمائة واثنان وعشرون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متعددة منها مبلغ ٢٢٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها.

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٧ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وي العمل به كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ
(الموافق ١١ يونيو سنة ٢٠٠٧ م).

حسني مبارك

۱۷۰

對此，我個人認為，我們應該從一個更廣泛的視角來理解這兩種觀點。在一個社會主義國家裏，我們不能簡單地將其視為一個單純的政治體制，而應該將其視為一個社會主義的經濟體制。這就是說，我們不能簡單地將其視為一個單純的政治體制，而應該將其視為一個社會主義的經濟體制。